خطاب الرئيس محمد أنور السادات
في مجلس الشعب
فى٣١ يناير ١٩٧٣

بسم اللّه

أيها الاخوة والاخوات أعضاء مجلس الشعب

الواقع أني كنت حريص أني آتي اليكم من قبل أن تقع حوادث الطلبة ، لانه علي ما تعودنا في كل حدث وفي كل شيء يجّد . سواء علي مستوي تحركنا بالنسبة للمعركة أو بالنسبة لجبهتنا الداخلية ، كما تعودنا ، أنا حريص حقيقة أن أعود اليكم بوصفكم الممثلين الشرعيين المنتخبين لهذا الشعب ، وتذكروا انه لما حدثت الفتنة الطائفية طلبت من مجلسكم أن يشكل لجنة تقصي الحقائق ، وفي ذلك الوقت تخوف الكثيرون وقالوا أنه موضوع شائك وموضوع حساس وموضوع كذا وكذا ... في يقيني وفي تقديري ان كل شيء لابد وأن نتصارح فيه ، وكل شيء لابد وأن نطرحه أمام الشعب بكل حقائقه من خلال الممثلين المنتخبين وهو مجلس الشعب أنجزت لجنتكم الموقرة في الفتنة الطائفية عملها وأتيت اليكم هنا ، ولما وقعت أحداث الطلبة أيضا بادرت إلي طلب لجنة لتقصي الحقائق أيضا لكي نضع الحقائق كاملة أمام الشعب . من شهر واحد حضرت الي مجلسكم الموقر ، وقلت لكم أنني قد اخترت أن نفتح الأبواب ونمارس الديمقراطية مع أنني أعرف أن للممارسة أعباءها وتكاليفها ، لأن المعادلة الصعبة أننا في ظروف أستثنائية .. والمعركة ، معركة المصير اللي احنا بنعيشها .. تحتم اجراءات استثنائية ، ولكن برغم ذلك اخترنا أن

نمارس الديمقراطية وألا نلجأ الي الاجراءات الاستثنائية . أبادر فأقول لكم أنه مهما بدت من محاولات مصطنعة لابراز التناقض بين طبيعة المرحلة وبين مقتضيات الممارسة الديمقراطية ، فأنني اخترت الطريق الصعب وهو أنه لا عودة الي الوراء في الممارسة الديمقراطية لازم نرجع للوراء شوية ، الي ١٥ مايو ، والواقع أنا اليوم في مجيئي إليكم باعتبر إن ما حدث من فئة قليلة من الطلاب ظاهرة تستحق منا الدراسة ، ليست في حد ذاتها مشكلة كبري ولكن ظاهرة تستحق منا التأني والدراسة عشان كده باطلب أن أحنا نرجع لـ ١٥ مايو ٧١ انتهت مراكز القوي وخرج الشعب كله يدين هذه المراكز ، وخرج الشعب كله ينادي بممارسة الديمقراطية في النور وليس في الظلام ومن بعد ١٥ مايو وضح تماما أن تعديل المسار بيعتمد أول ما يعتمد علي الممارسه الديمقراطية الحقيقية . أود أني أقول لكم الخلفية وراء هذا . احنا بعد وفاة عبد الناصر شعرنا جميعا بفراغ كبير ، حصل هذا . لما جيت بعد ١٥ مايو أفكر في أسلوب التطبيق وأسلوب العمل كان هدف رئيسي أمامي أن الفراغ اللي تركه عبد الناصر لن يملأه إلا الشعب بأكمله . طيب .. كيف يمكن أن يملأ الشعب هذا الفراغ ؟

من هنا بدأت المؤسسات من خلال مؤسسات دستورية تمارس مسئوليتها فعلا وليست واجهات ، فمهما حدث في المعركة اللي احنا بنواجهها أو مهما وقع لهذا الشعب عمره بعد كده ما يستشعر الفراغ أبدا لأن الشعب بأكملة ملأ الفراغ من هنا بدأت نظرية دولة المؤسسات ، الأساس فيها ملء الفراغ والاستمرار ومين حيكون أمين علي المستقبل وأمين علي المعركة وأمين علي كل شيء أكثر من الشعب ، ولكن لكي يمارس

الشعب هذه المسئولية لابد وأن ينتظم من خلال مؤسسات دستورية احنا عندنا النظرية بتاعتنا قائمة علي أساس تحالف قوي الشعب العامل ، بيضم الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية . كل من يعمل في هذا الشعب . والعمل هو أشرف شيء ، بيجمعنا كلنا تحالف .. كيف ننظم هذه المباشرة ، المباشرة السياسية للشعب ، لكي يتحمل مسئوليته الي الأبد . من خلال المؤسسات كما قلت . بدأنا كما تذكروا حضراتكم بإعادة انتخاب الاتحاد الاشتراكي من القاعدة إلي القمة . عملنا مسودة الدستور وعرضت علي الشعب من أقصاه الي أقصاه ، وعرض الدستور ووافق عليه الشعب . قامت انتخابات حرة لمجلسكم لكي ينتخب ممثلوا الشعب وبدأنا الممارسة . لدينا دستور دائم لدينا تنظيم سياسي يضم تحالف قوي الشعب العاملة ، انتخاباته من القاعدة الي القمة تمت ، لدينا مجلس شعب منتخب انتخابا حرا مباشرة ، بدأنا في ترتيب السلطات لكي يمارس الشعب ويتسلم زمام كل شيء في يده، وتذكرون أني أعلم أنه لابد أن تقوم هذه المؤسسات بكامل مسئوليتها . فضلنا الاتحاد الاشتراكي ، بعدما كان بيكون أمين الاتحاد الاشتراكي ممكن يتولي مناصب أخري فضلنا وقلنا لابد وأن يتفرغ .. رئاسة الوزارة .. رفضت أن أتولي رئاسة الوزارة ووضعت مبدأ بجدده أمامكم : أنه لابد وأن يكون هناك دائما رئيس للوزراء ، وجهاز السلطة التنفيذية و التنظيم السياسي .. مجلس الشعب قام ويمارس سلطاته كأحسن وأروع ما تكون الممارسة ، بدأنا التجربة أحنا باتمامنا عملية اعادة الانتخابات في الاتحاد الاشتراكي من القاعدة للقمة وأنتخاب مجلس الشعب وتشكيل السلطة التنفيذية . كل هذا ليس إلا المرحلة الأولي لبدء الممارسة وبدء التجربة ، علي أن يكون لكل جهاز مسئوليته وسلطته كاملة .. وبدأنا الممارسة .. بدأنا الممارسة

من منطلق أن الممارسة الديمقراطية هي الأساس بالنسبة لكل الأجهزة من داخلها ، وفي علاقاتها مع بعضها ، وأيضا فإنه يتحتم أن تكون هذه الممارسة في ظل سيادة القانون . ما الذي سيحمي الممارسة الديمقراطية لن يحمي الممارسة الديمقراطية إلا سيادة القانون اللي بيخضع له الكل . الكل بيخضع لسيادة القانون .. بدأنا الممارسة وتذكروا إني أنا قلت ماحناش في حاجة الي إجراءات إستثنائية إطلاقاً وأنا باعيدها ، وأكررها أمامكم مرة أخري ، ماحناش في حاجة الي إجراءات إستثنائية .. اذا كان القانون ما هواش كافي ، السلطة التشريعية موجودة تصلح القانون أو تعمل قانون غيره يتناسب مع مقتضيات المرحلة اللي احنا بنعيشها ، ما أحناش في حاجة اطلاقا الي إجراء إستثنائي . لما بقي فيه ممارسة ديمقراطية وما بقاش فيه إجراءات إستثنائية علما بأننا بنعيش في مرحلة إستثنائية ومعركة مصير ، وسبقتنا قبلنا أمم كتير دخلت مثل هذه المعارك وكانت بتطبق اجراءات استثنائية

www.anwarsadat.org